تحديات صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا (الفرص والكوابح)

The challenges rise of the Party Justice and Development in Turkey (opportunities and brakes)

م. م منتهى حسان علوان[1]

MUNTAHA HASSAN ALWAN

Montahahassan1980@gmail.com

تاريخ الاستلام 2023 /12/4 تاريخ القبول 2024 /2/29 تاريخ النشر2024/7/30

الملخص

تمكن حزب العدالة والتنمية من طرح برنامج ،ورؤى وفلسفة جديدة ذات النهج الإسلامي المعتدل مغايرة عن ما طرحته الأَحزاب ،والحركات الإسلامية الاخرى وأستطاع أن يحتوي هذه الأَحزاب والحركات ويحملها مسؤولية طرح برامج سياسية، وأقتصادية نالت مقبولية الناخب، وأعادة تفسير أهم المبادئ الكمالية (العلمانية والقومية) بأحتوائه للمبدأين العلماني، والقومي عبر التمركز الجديد، وتغليب الحلول السلمية على الحلول العسكرية ضمن أطار الدولة وتقديم العمل السياسي البراغماتي، وأنتهاج سياسات وبرامج ،وخطط أقتصادية كانت لها صدى أيجابي على جميع مكونات الدولة.

الى الجانب الأَخر نلاحظ تراجع حظوظ الحزب على جميع الصعد، فثمة مؤشرات عدة مدعومة من التيار العلماني شهدتها البلاد للإطاحة بالحزب الحاكم فضلاً عن

[1] وزارة التربية ،المديرية العامة لتربية صلاح الدين ، قسم تربية الدجيل ،.رقم الجوال،07817767495
Ministry of Education, Directorate General to education Salah Al deen

المحاولة الإنقلابية التي كانت لها تداعيتها السلبية على جميع الجوانب، لاسيما الجانب الأقتصادي إذ شهدت الليرة التركية تراجعاً كبيراً وأخذت الأنشقاقات تظهر بين أعضاء الحزب الواحد تلو الأخر، لتصل لمرحلة تشكيل أحزاب خاصه بهم.

الكلمات المفتاحية (تركيا ، حزب العدالة والتنمية، الاصلاح السياسي)

(Turkey, the Party Justice and Development ,political reform)

Abstract

The Justice and Development Party was able to put forward a new program, visions and philosophy with moderate Islamic approach different from what was put forward by Islamic parties and movements, and was able to contain these parties and movements and hold them responsible for putting forward political and economic programs that won the acceptance of the voter and reinterpreting the most important perfectionist principles (secular and nationalist) by containing the secular and nationalist components through the new positioning and the primacy of peaceful solutions over military solutions within the framework of the state, providing pragmatic political action and adopting economic policies, programs and plans that had a positive impact on the On the other hand, we note the decline in the party's fortunes at all levels, as there are many engines supported by the secular current witnessed by the country to overthrow the ruling party, as well as the coup attempt, which

had negative repercussions on all sides, especially the economic aspect, as the Turkish lira witnessed a significant decline and defections began to appear among members of the party one after another to reach the stage of forming their own parties .

المقدمة

شهدت التجربة التركية نجاحاً كبيراً ،وذلك في جمعها بين الأَصلاح السياسي ،والتنمية الأَقتصادية إذ قاد حزب العدالة والتنمية، (وهو من الأَحزاب الإسلامية المحافظة ،والمنشق من حزب الفضيلة الإسلامي) هذه التجربة، فقد بدأت المعطيات تتغير كلياً منذ وصوله للحكم عام2002 إذ شّدد قبضته بزمام الأَمور وأهتمامه بهياكله المؤسسية والإدارية ،وأنطلق على إحداث تحولات إقتصادية، وسياسية وإجتماعية مستغلاً المعطيات الجيواستراتيجية لتحويل البلاد لدولة سائرة في طريق النمو، بخطوات هادئة ،وعميقة من دون أثارة النخب العلمانية المتجذرة في السلطة لعقود عدة، والتي عملت على اقصاء الهوية الإسلامية، وعدم الأَعتراف بالتعدد القومي، وصهرها في بوتقة الدولة الأَتاتوركية لبناء دولة قومية قائمة على النهج العلماني. وبعد صراع مرير أستطاعت النخب الإسلامية حسم الصراع لصالحها ضد النخب العلمانية في مشاهد عدة أبرزها الأَنتخابات البرلمانية عام 2002 ثم توالت التعديلات الدستورية مطلع عام 2010 للحد من نفوذ العسكر مستغلاً *معايير كوبنهاغن تتمثل بإجراء إصلاحات دستورية، والتي انعكست ايجابياً في جميع الصعد لاسيما الجانب الأإقتصادي إذ أرتفع الدخل الفردي للمواطن ،وتبوأت البلاد مراكز إقتصادية متقدمة، أما الجانب الأإجتماعي فقد طرح الحزب أستقطاب كل شرائح المجتمع، والعمل على الأَرتقاء بالواقع الإجتماعي والإقتصادي لاسيما المشكلة الكردية التي لم تستطع الحكومات المتعاقبة من أيجاد حلول ناجعة لها فأنطلقت عمليات التسوية ،والمشاريع الأإقتصادية للإرتقاء بواقع جنوب شرق البلاد

أبرزها مشروع الغاب، وقد مثلت تلك الإجراءات رسوخ، وقوة وتمسك، وهيمنة الحزب بعد محاولات النخب العلمانية للإطاحة به عام2016.

في الجانب الأَخر نلاحظ تراجع حظوظ الحزب في جميع الصعد، فثمة مؤشرات عدة مدعومة من التيار العلماني شهدتها لبلاد للإطاحة بالحزب الحاكم فضلاً عن المحاولة الإنقلابية التي كانت لها تداعياتها السلبية في جميع الجوانب، لاسيما الجانب الإقتصادي إذ شهدت الليرة التركية تراجعاً كبيراً وأخذت الأَنشقاقات تظهر بين أعضاء الحزب الواحد تلو الأَخر، لتصل لمرحلة تشكيل أحزاب خاصه بهم فضلا عن ظهور حزب الشعب الجمهوري، المنافس الأَول لحزب العدالة ،والتنمية وتبوأ مقاعد متقدمة في البرلمان، بعدما شهد تراجعاً كبيراً عن الساحة السياسية فضلا ،عن ظهور القضية الكردية بعد انحسار ملف التسويات، وعودة حزب العمال الكردستاني لحمل السلاح أثر التداعيات في دول الجوار.

أولاً: أهمية البحث تكمن أهمية البحث في ظهور حزب العدالة ،والتنمية في تركيا ذو الجذور الاسلامية وتمكنه من الوصول إلى السلطة مطلع عام 2002 ،وتحقيق الاغلبية البرلمانية في الوسط العلماني المتشدد بقيادة اردوغان ،وذلك لتحقيقه جملة من الأَنجازات، وفي مستويات عدة نالت مقبول الشعب بجميع مكوناته، فلم تستطع جميع الاحزاب الاسلامية تحقيق ما حققه حزب العدالة والتنمية وذلك الوقت شهدت مكتسبات الحزب تراجعاً ملحوظاً ،وفي كافة الصعد لمسببات عدة أسهمت فيها العوامل الداخلية والخارجية.

ثانياَ: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تقديم رؤية تحليلية سياسية، عن أبرز أنجازات حزب العدالة والتنمية في تركيا لاسيما الجانب السياسي الذي أنعكس بدوره على الجوانب الأَخرى، ولكن ما لبث أن شهد الحزب تراجعاً في كافة الصعد وأن حاول الحزب وأعضاءه أحتواء تداعياته السلبية لذلك جاء هدف الدراسة توضيح تراجع معدلات النجاح منذ اعتلائه السلطة عام 2002 ولغاية عام 2023.

ثالثاً: أشكالية البحث تبحث اشكالية البحث في مقدرة حزب العدالة ،والتنمية الصعود للسلطة وتحقيقه انجازات متعددة لم تجرؤ الحكومات المتعاقبة انجازها، وعلى الرغم من ذلك فأن هذه الأَنجازات لم تكن بالمستوى المطلوب، والتي سجلت تراجعاً في شعبية الحزب ،وفي كافة الأَصعدة وعليه فقد اثار البحث تساؤلات عده هل شهدت تلك الأَنجازات التي حققها الحزب استقراراً ثابتا بمعنى أحتواء الأَزمات التي، واجهت الحزب وإيجاد حلول عاجلة ؟وهل شهد الحزب تراجعاً كبيرا في شعبيته، وفي دوره السياسي والاقتصادي المعهود ،هذا ما سنتطرق له عن طريق عرض عوامل الصعود والتراجع.

رابعاً: فرضية البحث تنطلق فرضية الدراسة من قدرة حزب العدالة والتنمية على تغيير القواعد السائدة في الدولة بمجموعة من الاصلاحات الديمقراطية منذ اعتلائه السلطة عام 2002، بعد ما كانت تلك القواعد حكرا على النخب العلمانية، ولعقود سابقة واعتبر تحييد المؤسسة العسكرية من أبرز انجازات الحزب ،وعكست تلك الانجازات حالة من الاستقرار في جميع الصعد، ولكن ما لبث أن عهد الحزب تراجعا في جميع النواحي ،ومنها الازمات المدعومة من قبل المؤسسة العسكرية لقلب التوازان لصالحها وكسب الرهان بعدما شهدت الساحة السياسية ابعاد النخب العلمانية بالكامل من السلطة، بالإضافة إلى فقدان قيمة الليرة التركية، وبروز المشكلة الاجتماعية إلى الواجهة، إذ عدت عوامل اساسية في تراجع الحزب.

خامساً: منهجية البحث: أعتمدت الدراسة على مناهج عدة أبرزاها:

1- المنهج النظمي: يعد من أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي بأعتبار أن النظام السياسي هو وحدة التحليل الرئيسة في دراسة الظواهر السياسية.

2- المنهج التحليلي: يقوم هذا المنهج على تحليل الدراسة وتفسيرها واستنتاج الدلالات .

سادساً: هيكلية البحث تضمنت هيكلية الدراسة بحث تم تقسيمه على مبحثين فتناولنا في المبحث الأَول النهضة السياسية لحزب العدالة ،والتنمية ،وعهد الاصلاحات: ، تم تقسيمه إلى أولاً: الأَصلاح السياسي لحزب العدالة ،والتنمية، ثانياً: أرتفاع مؤشرات النمو الاقتصادي، ثالثاً: احتواء المشكلة الاجتماعية ، أما المبحث الثاني فتناول : تراجع دور الحزب على صعيد السياسة الداخلية ،وتم تقسيمه على ثلاث محاور: اولاً المعوقات التي واجهت حزب العدالة والتنمية ، ثانيا: التحدي الاقتصادي الذي واجهة الحزب ثالثا: ظهور التحدي الاجتماعي .

المبحث الأَول:

النهضة السياسية لحزب العدالة والتنمية وعهد الإصلاحات

توج حزب العدالة والتنمية ،منذ وصوله للسلطة بمجموعة من الإصلاحات أهلته ليجعل من تركيا في مصاف الدول المتقدمة اقتصادياً وأتسمت بمقبولية عالية من المواطن التركي نتيجة للإصلاحات المتنوعة في المجالات كافة لذلك استوضحنا هذه الانجازات بشيء من الايجاز.

أولاً: الإصلاح السياسي لحزب العدالة والتنمية

عد حزب العدالة والتنمية من ضمن التيار الإصلاحي المنشق من حزب الفضيلة منذ تأسيسه عام 2001، والذي بلغ عدد أعضاءه 58 عضواً رأى ضرورة تبني اساليب جديدة في العمل تحول دون أي مواجهة مع النظام، فجاء شعار الحزب " العمل من أجل كل تركيا، وأستقطاب مختلف شرائح المجتمع " وأعلن موقفه من العلمانية بانها أساس السلم الإجتماعي وأعطى تصور للعلمانية يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية [1].

صنف الحزب على أنه من قوى (يمين الوسط) وبعد تأسيس الحزب بيومين انظم إلى الحزب 51 عضوا في المجلس الوطني الكبير كانوا من قبل أعضاء في حزب الفضيلة ليصبح عدد المؤسسين للحزب 123 عضوا [2]، وصل الحزب إلى عتبة

البرلمان في ظل انتخابات تشريعية ،نتج عنها أغلبية برلمانية و 351 مقعداً من مقاعد البرلمان والبالغة 550[3]، وضع الحزب المكتسبات المجتمعية في سلم أولوياته فاستمرت التعديلات الدستورية وطرح القوانين في جميع المجالات، وأستمرت الإصلاحات المتعاقبة وعاشت البلاد ثورة شعبية صامتة إلا أن النجاح الأَبرز والذي يحسب للحزب" يتمثل في أضعاف نفوذ المؤسسة العسكرية العمود الفقري للجمهورية التركية ،والحامية للنهج الكمالي[4].

أصبح مجلس الأَمن القومي ذو صفة أستشارية و أغلبية مدنية وفقا لمجموعة من* التعديلات، وتم تقليص سلطاته التنفيذية، وسحبت من رئيس الأَركان العامة صلاحية تعيين سكرتير اللجنة العام ونقلت الصلاحية إلى رئيس الوزراء ،و رئيس الجمهورية ،وصار عدد أعضاء مجلس الأَمن القومي 9 مدنيين و5 من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين4[5]، وطرحت التعديلات على الشعب في استفتاء جرى في12 ايلول2010 وجردت المجلس من الحصانة القضائية، وخضع العسكر للمحاكم المدنية[6]، ويعد عام 2014 مرحلة فارقة في تاريخ حزب العدالة والتنمية، وذلك بمغادرة رئيس الحزب رجب طيب اردوغان رئاسة الحزب وأنتخاب أحمد داوود أوغلو خلفا له في اثناء المؤتمر العام الاستثنائي الذي عقد في 27 أب من العام نفسه، وقد جاء المؤتمر بناء على ترشيح رجب طيب اردوغان لمنصب رئيس الجمهورية، فكان لابد من ترك رئاسة الحزب، وهذا ما وضعه أمام تحدي في اقناع القاعدة الشعبية بشخصيته وبرامجه[7].

واجه رئيس الحزب عائقين أساسيين أولهما سعى اردوغان لتحويل نظام الحكم إلى نظام رئاسي واسع *الصلاحيات، والثاني توحيد الجبهة الكردية تحت مظلة حزب الشعب الديمقراطي، وحصوله على 80 مقعداً، وبالفعل كانت النتائج غير مرضية إذ خسر الحزب 69 مقعداً برلمانيا أجمالي المقاعد التي حصل عليها في أنتخابات 2011 وأصبح الحزب عاجزاً عن تشكيل الحكومة بمفرده إذ يتطلب

الحصول على 276 مقعداً ،وكان الحزب قد حصل في هذه الأَنتخابات على 208 مقعداً فقط ،وهذا ما دفع أنصار الحزب لإجراء تغييرات في خطاب الحزب ،وتم أعادة الأَنتخابات وحصل الحزب 317 مقعداً في تشرين الثاني عام 2015 مع التخلي عن مساعي تغيير النظام[8].

و تمكن الحزب من تمرير مشروع تعديل الدستور، بعد مساعي عديدة لتنتقل تركيا إلى النظام الرئاسي بعد ما عهدت الحكم النيابي منذ العهد الجمهوري الأَول لمدة أربع وتسعون عاماً وحظي هذه المشروع السياسي بموافقة الشعب التركي، بتاريخ 16 نيسان 2017 ويعد من أكبر الأَنجازات التي حققها الحزب[9].وفق هذه التعديلات أصبحت المؤسسة التنفيذية براس واحد تتكون من رئيس الجمهورية الذي يتنخب مباشرة من قبل الشعب، من بين المواطنين الأَتراك الذين تزيد اعمارهم عن اربعين عاماً ،ويحق لهم أن يكونوا نواب وقد أكملوا التعليم العالي ،وتكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات، ويجوز أنتخاب الشخص رئيساً للجمهورية لمدتين على الأَكثر ،ويجوز ترشيحه من الأَحزاب السياسية التي حصلت على خمسة بالمئة على الأَقل من الأَصوات الصحيحة بمفردها أو بشكل جماعي في الأَنتخابات البرلمانية الاخيرة[10].

أجريت أنتخابات 2018 نيسان الوطنية البرلمانية ،والرئاسية لأول مرة في ظل النظام الرئاسي الذي يشهد تحولاً في طبيعة نظام الحكم بعد مجموعة من التعديلات الدستورية، اقترحها الحزب بموافقة 4. 51% من المصوتين على تمرير التعديلات وتقرر العمل به منذ مطلع عام 2023 والغى منصب رئيس الوزراء ومارس الرئيس اردوغان الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية[11]، وكان الهدف معالجة العيوب الهيكلية للنظام المعرض للإزمات وأيضا من أجل موازنة أدوات السلطة المناهضة للديمقراطية[12]، وتم زيادة عدد نواب البرلمان وفق التعديل الجديد من 550 إلى 600 مع خفض سن الترشيح من 25 إلى 18 وإجراء الأَنتخابات العامة ،والرئاسية

في نفس التوقيت كل 5 سنوات، وتمكين البرلمان من صلاحية الرقابة، والتفتيش والحصول على معلومات عبر إجتماع عام[13]. وفي عام 2018 ألحقت رئاسة أركان الجيش بوزارة الدفاع، واختير خلوصي أكار كأول وزير دفاع في ظل النظام الرئاسي فيما يمكن أعتباره مرحلة انتقالية لتخفيف نزعة المؤسسة العسكرية[14].

أما فيما يخص اهداف الحزب إذ تميزت ببعد استراتيجي[15].

1- الحفاظ على وحدة الدولة، وتحقيق السيادة الكاملة على ارضيها.

2- تحقيق الرفاهية، والأَمن، والأَستقرار السياسي للشعب التركي.

3- تحقيق مفهوم الدولة الأَجتماعية ذات البعد الحضاري، والمدني وفق النهج الذي رسمه لها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال اتاتورك.

4- تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع أفراد الشعب التركي، والحفاظ على منظومة القيم الأَخلاقية التي تعد موروثا للشعب التركي .

ثانيا :أرتفاع مؤشرات النمو الأَقتصادي

استناداً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2013 تعد تركيا من البلدان ذات التنمية المرتفعة، إذ تحتل المرتبة (90) من مجموع (187) دولة بعد أن كانت تقع ضمن البلدان ذات التنمية المتوسطة عام 2006 وحققت تتطوراً مذهلاً في مجال الصادرات الصناعية بمتوسط سنوي قدره (94%)أجمالي الصادرات التركية للمدة 2008-2012[16]، واستطاعت تركيا منذ عام ،2002وحتى عام2014 الخروج من فئة الدولة منخفضة الدخل إلى المتوسطة ثم إلى فئة الدول مرتفعة الدخل المتوسط إذ وصل إلى 10515 دولار عام 2014[17]، وأشار تقرير التنافسية العالمية 2013-2014 م الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2005 م إلى أن الأَقتصاد التركي يعد من أكبر وأقوى الأَقتصاديات في منطقة الشرق الأَوسط إذ يبلغ الناتج المحلي الاجمالي (794,5) مليار دولار لعام 2012م [18].

وبحسب منظمة التجارة، والتنمية التابعة للأمم المتحدة أحتلت تركيا المرتبة (16) عالمياً بين الدول الأكثر جذباً للأستثمارات الأجنبية المباشرة في 2007 بمقدار (1 .19) مليار دولار بعد ذلك حدثت الأزمة المالية العالمية التي انعكست سلباً على التدفقات الأجنبية لاسيما بين عام 2009و 2010 وأستطاعت تركيا من أجتياز الأزمة وأن تتحول إلى مركز جذب عالمي للأستثمارات في عام 2011،وصلت حجم الأستثمارات إلى (9 .15)[19].

ولمواجه الأزمة المالية ،وبرعاية صندوق النقد الدولي كان على حكومة حزب العدالة والتنمية تطبيق إجراءات منها فك أرتباط الليرة التركية بالدولار، وتعويمها بشكل كامل لتحسين القدرة التنافسية للصادرات بما يؤدي إلى تحسين حالة الميزان التجاري ،وخفض الأنفاق الحكومي ،وأعتماد سياسة ضريبية متشددة وأستمرار خصخصة القطاع العام ،ومنها قطاع الاتصالات ،وقد أدى ذلك إلى موافقة صندوق النقد في 15 مايو عام 2001 على منح تسهيلات تبلغ 8 مليار دولار لمساندتها في برامج الأصلاح لمدة عامين[20]وقفز الناتج القومي الأجمالي بين عام 2002 – 2008 من 300مليار دولار إلى 750 مليار دولار بمعدل8 .6% وبنفس السنة أرتفع معدل الدخل الفردي للمواطن من حوالي 3300 دولار إلى000 ، 10 دولار[21].

ولأن الحزب الحاكم يدرك أن الإقتصاد هو المطلب الأول للناخب التركي فقد خصص له الشق الأكبر من مشروعة الأنتخابي العملاق، وصبحت تركيا منذ عام 2023 تحتل المرتبة العاشرة اقتصادياً في العالم، وأن تكون استنبول أحد أهم عشرة مراكز اقتصادية في العالم ،وهي الوعود التي نالت مصداقية كبيرة لدى المواطنين الأتراك وكانت عاملاً اساسياً في دفع المواطن لإعطاء أصوتهم الأنتخابية لصالح حزب العدالة والتنمية[22]، ونتيجة للوضع الإقتصادي الناجح أزدادت تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا وأتجهت اتجاهاً تصاعدياً وبلغت أعلى معدل

لها، لاسيما عام 2015 بمبلغ 6. 17[23]. لقد علا نجم تركيا في العقد الأخير لتحتل المرتبة السادسة عشر بين أكبر الإقتصاديات في العالم وعدت تركيا من بين أكبر عشر اقتصاديات في العالم لاسيّما في بداية عام 2023 وفي هذه المدة تصادف الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية مع استعادة تركيا ثقتها بنفسها فأن الزخم الإقتصادي مقرونا بالأعتبارات الأيديولوجية دفع بحزب العدالة والتنمية وزعيمه رجب طيب اردوغان إلى الأدعاء أنه يقع على عاتقهما قيادة العالم الإسلامي الذي يشكل العالم العربي عموده الفقري[24]، وتبنت البحرية التركية مشروعا يهدف إلى تعزيز قدرتها العسكرية عبر شراء عشرات السفن والطائرات الجديدة بهدف أمتلاك أكثر من 140 سفينه وأكثر من 60 طائرة والآلف من المشاة البحرية ،وتستفيد البحرية التركية من المشروع الذي يتضمن التعاون مع دولة المانيا عبر ضم ست غواصات المانية لعشر غواصات حالية في حوزة البحرية التركية بحلول عام 2027 ويصل طموح المشروع إلى دخول حاملة طائرات تركية إلى حيز العمل كما أكتسبت القوات البحرية التركية خبرات ميدانية نتيجة تدخلها الغير مشروع في سوريا وليبيا فضلاً عن عملياتها في درع المتوسط مع دول حلف الناتو[25] .ونمت صناعة الاسلحة التركية من مليار دولار في عام 2002 إلى 11 مليار دولار في عام 2020 واكثر من 3 مليارات دولار منها جاءت من الصادرات مما يجعل تركيا رابع أكبر مصدر دفاعي عالمي ،وتعد تركيا واحد من 22 دولة فقط تصنع الطائرات مسلحة بدون طيار مما يضيف بعداً أخر لقوتها العسكرية والاقليمية[26].

ثالثا: احتواء المشكلة الاجتماعية

سعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلبطرح مقاربة جديدة، وهي أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية المتمثلة في التركيز على التعددية الثقافية والعرقية مما يساعد على أستيعاب التعدد الأثني في البلاد ،وبخلاف السياسات السابقة للنهج

الكمالي القومي لا ترى العثمانية الجديدة، تهديداً رئيسيا في الأَعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد ما داموا على الولاء للدولة بل يمكن أستيعاب طموحاتهم ضمن أطار الهوية المسلمة، التي يجمع في ظلها كل العرقيات داخل البلاد[27] فالأكراد يتوزعون في عدة محافظات ذات أغلبية سكانية كردية إذ يشكلون نسبته (59 55.%) فمن الناحية المذهبية يسود المذهب الشافعي في غالبية المحافظات التي تتركز فيها أنشطة حزب العمال الكردستاني، وتبلغ نسبتهم 91% هم من الشوافع، في حين يسود المذهب الحنفي في بعض المقاطعات الجنوبية الشرقية التي لم تشهد أنشطة حزب العمال الكردستاني[28]. من جانبه أصدر *عبد الله اوجلان بيانا في 28 ايلول 2006 دعا فيه جميع أعضاء حزبه إلى وقف أطلاق النار، والسعي إلى السلام مع تركيا ثم جدد التعاون بإعلان أوجلان وقف أطلاق النار والأَمل بتكريس حل سلمي بعد ثلاث عقود من الصراع، وبدأت مفاوضات التسوية بين الطرفين في 21 آذار 2013[29].

سعت حكومة حزب العدالة والتنمية لا يجاد الحلول الناجعة، في المناطق الكردية واحتواء تداعياتها ففي عام 2012 اكدت على ضرورة أعادة النظر في مشروع تنمية جنوب شرقي الأَناضول (غاب) أو اعطائه دفعة جديدة للمساعدة في تغيير البنية الإجتماعية – الإقتصادية في المناطق الكردية، وكذلك تحويل منطقة ديار بكر إلى مركز جذب للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للعمل في شروط قانونية تشريعية، ومن شأن تلك المشاريع تحسين المستوى المعيشي لسكان تلك المدن التي يكتنفها الفقر والحرمان[30].

وجدد اردوغان خطاب المصالحة الوطنية، وأعتبر قضية الأكراد قضيته الأَساسية، وناشد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في أكثر من مناسبة أن يواصلا معا مسيرة المصالحة الداخلية، فلم يكن أوجلان راغباً بما طرحه اردوغان من رسائل في عيد النيروز عام 2014 و2015 تلك الرسائل توكدان مصداقيته في السير ضمن نهج المصالحة[31]، وفي أنتخابات 2015 حصل حزب الشعوب

الديمقراطي على 13.1% من الأَصوات وتخطي 10% لدخول البرلمان هو أنتصار كبير للقضية الكردية، ولحزب عبد الله اوجلان، وأعلاء لقيم الحوار الديمقراطي ،والانخراط في العملية السياسية[32].

نخلص إلى أن حزب العدالة والتنمية، ومنذ وصوله إلى السلطة أحدث ثورة، وفي جميع الصعد فمن الناحية السياسية أكتسح البرلمان بمقاعد أغلبية برلمانية، وتشكيل حكومة بمفردة ،وتوالت التعديلات الدستورية التي طالت كل الجوانب، لاسيما تلك التي تتعلق بتطويق النخب العلمانية مستنداً إلى مزاعم الأَنضمام للأتحاد الأوروبي، أما الناحية الإقتصادية فعمل الحزب بوضع خطط وبرامج إقتصادية قدر لها أن تتبوأ البلاد مراتب عليا في مصاف الدول المتقدمة كحصيلة طبيعية لأرتفاع الدخل الفردي وأيجاد حلول جزئية لأَختلال التوازنات، والأَزمات الإقتصادية التي رافقت الدول منذ العهد الجمهوري الأَول أما فيما يتعلق بالتحدي الأَمني فقد قطع حزب العدالة اشواطاً طويلة في أيجاد حلول للتحدي الأَثني، ومنها القضية الكردية وأطلقت عملية المصالحة مع زعيم الحركة الكردية فضلاً عن الإصلاحات التي طالت جنوب شرق البلاد بما يعرف بمشروع الغاب وكان يرى ضرورة التخلص من الأَجنحة العسكرية للحزب التي لم تجح للسلم ولا تتوانا عن أستخدام الأَسلحة.

المبحث الثاني:

تراجع دور الحزب على صعيد السياسة الداخلية

أن ثمة مؤشرات وعوامل أخذت تبرز إلى حيز الواقع سجلت تراجعا في دور حزب العدالة والتنمية في المجال السياسي، والإقتصادي، والتحدي الإجتماعي لذلك ارتأينا توضيحها بشي من الأَيجاز.

اولاً : المعوقات السياسية التي واجهت حزب العدالة والتنمية

بعد تولى حزب العدالة والتنمية الحكومة تزايد نشاط منظمة أرجنكون لأسقاط الحكومة المنتخبة، وسعت إلى تنفيذ عمليات تزعزع أمن وسلامة البلاد، وذلك مطلع

عام 2003[33]، كما شهد حزب العدالة والتنمية أزمة بينه وبين المؤسسة العسكرية فقد أذيعت على موقع الجيش في27 نيسان عام 2007 عن أنباء تتحدث عن المخاوف من العمل ضد العلمانية، وأوضح الجيش بانه يعارض ترشيح كل من رئيس الوزراء اردوغان، ووزير الخارجية غول كان رد فعل النخب الحاكمة في حزب العدالة والتنمية بالإعلان عن أن مكتب رئيس هيئة الأَركان العامة خاضع وتابع دستورياً لرئيس الوزراء ومن هنا اندلعت الازمة المسماة بانقلاب المذكرة ضد الحزب وكانت البداية لظهور الكثير من الازمات وعدت مساراً جديدا لتدخل الجيش في السياسة [34].

وأستمرت تلك الإجراءات بقيام جماعة *فتح الله غولن من خلال أنصاره في الشرطة ،وفي الجهاز القضائي بمحاكمة عدد من الضباط العسكريين المتقاعدين[35] تمكن التنظيم من السيطرة الكاملة في القضاء وبإمكانه السيطرة على السلطة ومكنته التعديلات الدستورية عام 2010 الوصول إلى العتبة العليا للقضاء إذ امتلك بنية أستخباراتية قوية فضلاً عن الأَعلام الداعم لنشاطاته ،ولكن بعد أنتخابات عام 2014 التي أحدثت تراجع لنفوذه ،وبقي يحتفظ بأغلبية نصف أعضاء السلطة القضائية[36].وعدت حركة الخدمة بأنها لم تكن موالية لتركيا ،وعرفت نفسها بأنها حركة إسلامية ،ولكنها أنجرفت كثير عن مسار الحركات الدينية بعد قيامها بتحركات للتخلص من الحكومة المنتخبة ،لاسيما في عام 2013 و2016[37].

وبدأ الأَنقسام يجتاح أعضاء حزب العدالة والتنمية مع أنتهاء الدورة الرئاسية لعبدالله غول في 2014 وتولى اردوغان الرئاسة وسيطرة أنصار التيار الموالي لأروغان على السلطة ،وأقصى التيارات الأَخرى الموالية لغول وبعد تولى أردوغان لمقاليد الحكم ظهر خلاف من داخل التيار ذاته، لاسيما عندما رفض اردوغان طلب ترشيح *هاكان فيدان لمجلس النواب بتأييد من رئيس الوزراء أحمد داوود أغلو ،وبشكل علني رفض ترشيح فيدان مما جعل فيدال يتراجع عن طلب الترشيح[38].

أقدم الحزب على تغييرات على مستوى النخب القيادة دون وضع إجراءات تمهيدية لشخصية بديلة لاسيما عندما أنتقلت قيادة الحزب من اردوغان إلى أحمد داوود أوغلو فقد عمد هذا الأَخير إلى تقليص الشخصية الشعبية الجماهيرية رغم شخصيته الاكاديمية، والأَجدر أن يضع الحزب أسس التوازن بين كاريزما شخصية القيادة، ومحورتيها والمأسسة داخل الحزب نفسه[39]، في ليل 15 -16 تموز 2016 حدثت المحاولة انقلابية الفاشلة في تركيا ،تحت رعاية فصيل من القوات المسلحة التركية هدفت إلى قلب الحكومة، والإطاحة بالرئيس اردوغان والأَحداث ،وما رافقها من عنف فالإنقلاب لم يكن أمراً مفاجئاً فهو رد فعل طبيعي أمام عقد من التغييرات في البنى الأَجتماعية والسياسية، التي أنخرط بها الحزب، والتي يمكن تسميتها بالثورة على النخب العلمانية الحامية للأرت الكمالي، والمهيمنة على السلطة، والجيش لعقود عدة إذ انتابهم شعور بالغربة عن بلدهم وفقا للبيان الذي أعده مدبرو الإنقلاب " تواجه تركيا تهديدا خطرا"[40] .

وشرع الحزب الحاكم عقب المحاولة الإنقلابية إجراءات أَمنية مشددة مما جعل ضباط الصف يشعرون بالقلق، من أحتمالية الإطاحة بهم في عمليات التطهير المستمرة التي طالت أغلب صنوف المؤسسة العسكرية، وربما يكون دافعاً اساسياً لهم للقيام بمحاولة إنقلابية أخرى في مرحلة ما لا تخلو من تحريض من بعض القيادات التي طالتها إجراءات الأَجتثاث، وبنفس الوقت فهي رسالة لصانع القرار في الادارة الامريكية للانحياز مع أي تحرك قد يقوم به العسكر ضد الحكومة المدنية كرد فعل طبيعي فلأغرابه من وجود دوراً خارجيا مع أي تحرك لطالما كانت هذه الأدوار حاضرة كعامل أساسي في الإنقلابات السابقة التي تعرضت لها البلاد[41]، ونتيجة لتراجع شعبية الحزب شكل العضويين البارزين السابقين، وهما داوود اوغلو وعلي باباجان في حزب العدالة والتنمية تهديداً للحزب وفقاً للأرقام الحكومية الرسمية أنخفضت عضوية حزب العدالة والتنمية بنسبة10%في عام 2020 فضلا

عن تزايد أعداد الأَعضاء المنشقين، وهو ما يوفر فرصة سانحة لإجتذاب معارضي الحزب للأحزاب المنشقة [42] فقد أقدم داوود اوغلو تشكيل حزباً جديداً، وأطلق علية حزب المستقبل، وأبدى أستعداده للدخول في تحالف مع أحزاب المعارضة من أجل تقديم رؤية جديدة للبلاد، وايضاً علي باباجان وزير الإقتصاد، ونائب رئيس الوزراء السابق الذي أطلق حزب الديمقراطية والتقدم وتعهد باستعادة الديمقراطية التي رأى أنها تراجعت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية الأَمر الذي أعتبره البعض ضربة موجعة لاردوغان على أعتبار باباجان من مؤسسي الحزب[43].

وتوالت الأَنشقاقات وشملت كل من بشير اتلاي، وسعد الدين أرغين وزير العدل السابق ،ونهاد ارقون وزير الصناعة، والتكنلوجيا السابق، وأستقالت أيضا أمينة جوكطاش رئيسة أمانة المرأة في فرع الحزب، وأنعكست هذه الأَنشقاقات على تراجع أصوات الحزب مقابل صعود أصوات المعارضة، وفقا للإحصائيات التي أعدت منذ الأَول من يوليو 2019 إلى 9 فبراير 2020 فقد الحزب 129ألف صوتاً، و808 عضواً بحسب ما أفادت صحيفة الشرق الأَوسط ،وخسارة الحزب في بلديات أستنبول وأنقره وازمير بعد سيطرة الحزب لربع قرن مما حَدا باردوغان اللجوء إلى التعديلات الوزارية وأعلن تعديل القوانين المتعلقة بالحد الأَدنى لتمثيل الأَحزاب في البرلمان والمقدرة 10% وتخفيضها في دلاله واضحة على أدراك الحزب أنخفاض شعبيته، ووضع قيود تحد من أمكانية تمثيلها في البرلمان[44].

ومن ضمن الإجراءات التي شرعها حزب العدالة والتنمية أقترابه من صياغة قانون يعرقل أنضمام البرلمانيين المستقيلين من أحزابهم إلى كتل برلمانية لأحزاب أخرى لغرض منع التضامن بين أحزاب المعارضة القديمة والجديدة تحت قبة البرلمان[45]، كشفت نتائج لاستطلاع الرأي ،والدراسات في المدة 12-17 حزيران عام 2020 إلى تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية إلى30.6% بينما وصل نسبة تأييد حزب الشعب الجمهوري إلى 22.2% وبلغت حزب الحركة القومية المتحالف

مع اردوغان 9.3% ، وبلغت حزب الشعوب الديمقراطية الكردي 8.1% ، وحصل حزب المستقبل الذي يترأسه* احمد داود اوغلو على 2.7% ،وحصل حزب الديمقراطية، والتقدم الذي يترأسه علي باباجان على 2,6%أما حزب السعادة الإسلامي فقد حصل 1%[46].

وفي مجال الإصلاحات الإجتماعية قام الحزب بتمرير قانونيين أساسيين في التعليم مطلع عام 2012 – 2014 القانون الأَول ،وسع بشكل هائل من نظام مدرس " أمام خطيب الدينية" التي ترعاها الدولة فخلال سنوات حكم حزب العدالة والتنمية، زاد عدد المدارس من 65 ألف إلى 932 مدرسة وأستقطب هذه المدراس العديد من التلاميذ واخذت نسبة الأَقبال عليها تتزايد بينما سعى القانون الثاني إلى ضمان هيمنة الأَشخاص المحافظين دينيا من المواليين للحزب على البيروقراطية التعليمية في تركيا، وأعتبر الكثير من العلمانيين هذه القوانين، وغيرها دليل على أسلمة النظام التعليمي[47].

ثانيا: التحدي الاقتصادي الذي واجهة الحزب

يعاني الإقتصاد التركي من العجز الدائم في الميزانية العامة، ويعود ذلك إلى عجز التجارة الخارجية الذي أصبح يعتمد على حركة الواردات، والصادرات غير المستقرة منذ 2002، وحتى الآن كان العجز (495. 15) مليار دولار في 2002عام وأزداد إلى (936،69) في عام 2008 لكنه زاد في 2012 ،ووصل إلى (1. 84) مليار دولار أي أنه تضاعف أكثر من 5 مرات خلال 11 عاما[48]. وعلى الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الدولة أنخفضت نسبة 77. 7% عام 2016 إلا أن النسبة الأَخيرة تبقى مرتفعة دلاله على عدم الأَستقرار الإقتصادي، الذي يمكن أن ينجز عنه آثار سلبية على الإقتصاد الوطني، لاسيما على النمو الإقتصادي نتيجة أنخفاض حجم الأَستثمارات وتقليص رصيد ميزان المدفوعات الناتجة بدورها عن

أنخفاض الصادرات، وأرتفاع الواردات هذا بدوره يهدد الإصلاحيات، والأستقرار الإجتماعي[49].

وتراجع معدل النمو الإقتصادي بمعدل 19. 4% في عام 2014[50] وعلى الرغم من تكوين أحتياطات ضخمة من العملات الاجنبية، والذهب لكن التزايد في عجز ميزان الحساب الجاري لها يهدد بتأكل تلك الأَحتياطات ويضغط على سعر صرف عملتها[51]، وبعد عام 2016 أنخفض حجم الأَستثمار الاجنبي المباشر لتصل قيمتها إلى3. 12 مليار دولار امريكي ويمكن أرجاع ذلك إلى المحاولة الإنقلابية في ذات العام[52]، وتعد أبرز المشكلات الإقتصادية التي عانت منها البلاد جراء تلك المحاولة هو أنخفاض تصنيف الديون التركية ،وفق مؤسسات التصنيف العالمي إذ غيرت مؤسسة التصنيف الائتماني (فيتش) إلى الافاق المستقبلية لتركيا لتصبح نظرة سلبية بعد ما كانت تصنف بمرحلة ثبات جراء الأَوضاع الأَمنية المتدهورة والذي رافق التخفيض طيلة عام 2018[53].

واجهت الليرة التركية انخفاضاً شديداً مطلع عام 2016 ليشتد وطأته في تموز، لاسيما بعد بروز عوامل خارجية مثل الأَنتخابات الامريكية وقرارات البنك الفيدرالي الأَمريكي حول الفائدة ،والوضع الأَمني المتدهور كما شهدنا أنخفاضاً حاداً في سعر الليرة ليستمر مطلع عام 2017 فالليرة التركية التي كانت قد خسرت(17%) من قيمتها أمام الدولار الامريكي عام 2016 عادت لتخسر بداية عام 2017 (8.6%) ،ولم تعد محاولات البنك المركزي مجدية ليستقر سعر الليرة أمام الدولار(3.75) ليرة للدولار الواحد ،بالرغم من الحملات التي أطلقها اردوغان لبيع الدولار وأعتماد الليرة في جميع المعاملات، والتي لم يظهر لها أي بوادر على الوضع الأَقتصادي[54].

وفي بداية عام 2019 سجلت الليرة مزيداً من التراجع، وكادت تلامس (6) ليرة مقابل الدولار الواحد بعد أن وصل إلى (98. 5%) ليرة[55]. وتراجعت الليرة بما

يصل إلى 3.5% مستوى متدني تاريخي عند 7.31 مقابل الدولار، في عام 2020 رغم تدخل البنك المركزي، وهيئة الرقابة المصرفية بإجراءات الدفاع عن العملة التركية، وأستمر التراجع بأكثر من 4% وفقا لوكالة رويترز فضلاً عن الأَرتفاع المستمر في التضخم، وأحتياطات العملة الأَجنبية المستنزفة بشدة لدى البنك المركزي الذي تكبد الكثير من الخسائر خلال تعامل البلاد مع جائحة فيروس كورونا فضلاً عن توقع صندوق النقد الدولي حاليا عن أنكماش للناتج المحلي الأَجمالي، والذي بلغ 5%[56].

ثالثا :ظهور التحدي الاجتماعي

طرح حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة تنطوي على أستدعاء تجربة الأَمبراطورية العثمانية ومدللين على ذلك بالقول أن الفضاء الذي تتواجد فيه السياسة التركية اليوم هو نفس الفضاء الذي كانت تديره الأَمبراطورية العثمانية، والتي سعت إلى تذويب جميع القوميات في أطار قومية واحدة هي القومية التركية، وعدم الأَعتراف بحقوق القوميات الأَخرى، ومنها القومية الكردية، فضلاً عن سياسات التتريك، والعلمنة، وعدم الأَعتراف بحقوق القوميات ،والمجموعات الأَثنية، وذلك عندما جرى الحديث عما سمي " بالعثمانية الجديدة "[57].

أنهارت عمليات التفاوض أثر تفجيرات تنظيم الدولة الإسلامية داعش في مدينة " سوروج" التي أستهدفت تجمعا للأكراد لذا ،عاد حزب العمال لشن هجماته في المدن التركية[58]واسهم التراجع لأَتفاقية السلام دفع حزب العمال الكردستاني لشن هجمات ضد الجيش التركي، والتي أدت إلى مقتل المئات من الجنود الأَتراك في ظروف مواتية لمصلحة الأَكراد، وتعزز كفاحهم المسلح أكثر مما تصب في مصلحة الجيش التركي، حيث برز التحدي الكردي من بوابة الأَنتخابات، ودخولهم لعتبة البرلمان التي حصلوا فيها على مكاسب، والأَجدر بحكومة حزب العدالة والتنمية أن تجد حلولا لهذه التحديات[59].

وعلية فقد أفرزت الأَنتخابات البرلمانية لعام 2015 واقعا جديداً، وهي عدم تصويت الأَكراد لحزب العدالة والتنمية، وعدم دخول النواب الأَكراد البرلمان التركي، ممثلين عن حزب العدالة والتنمية بأعداد كثيرة، كما في السابق ،وكان الدعم الذي قدمه الحزب للأكراد في السنوات الماضية قد أنقلب عليهم مما يعني أن الاطراف الكردية الثلاث (طرف عبد الله اوجلان، وطرف قنديل، وطرف حزب الشعوب الديمقراطي) ستكون أحد أسباب التوتر السياسي في الساحة الكردية واستغلاله من قبل أطراف خارجية من الدول المعادية لتركيا، وينسحب هذا التوتر للدول التي تتواجد فيها القومية الكردية لتهديد الأَمن الداخلي للبلاد بالعودة إلى العمليات العسكرية بالإضافة لأَستغلال حزب الشعوب الديمقراطي، وزعيمه ديمرطاش في عرقلة مشاريع البرلمان التركي تحت التهديد السياسي لتتحقق المطاليب المستجدة[60].

والتقى هاكان فيدان مع أوجلان في جزيرة إمرالي في 16 ديسمبر 2012، وتم تنسيق عملية التفاوض بالتشاور مع أوجلان وأطلق عليها عملية آمرالي وتم أعداد خطة من ثلاث مراحل المرحلة الأَولى أنسحاب عناصر حزب العمال الكردستاني من الأَراضي التركية، والمرحلة الثانية تركز على الأَصلاحات الديمقراطية للحكومة، والمرحلة الثالثة عملية دمج عناصر حزب العمال الكردستاني في الحياة السياسية، والمدنية بعد نزع سلاحهم إلا ان تلك السياسات لم يكتب لها النجاح[61].

وبدأت حكومة بن علي يلدرم في عام 2016 سياسة شاملة أزاء القضية الكردية من خلال عدة محاور[62].

1- التخلي عن فكرة التفاوض مع حزب الشعوب الديمقراطي، وتقويضه وأتباع مواجهة شاملة تجاه حزب العمال الكردستاني.

2- الأَنفتاح على الأَحزاب، والحركات الكردية الأَخرى التي تنبذ العنف، والتي تسعى لحل القضية الكردية في نطاق الحلول " الحقوق المتساوية" داخل الدولة الكردية

عن طريق خلق بديل كردي يمكن التفاوض معه بدل من تعنت الاحزاب التقليدية الكردية.

وأنتقد داوود أوغلو سياسة الحزب، ومنها قرار عزل العشرات من رؤساء البلديات الأكراد المنتمين الحزب الشعوب الديمقراطي أستناداً لمزاعم غير مثبته تتعلق بالأَرهاب لذلك أجتمعت اللجنة المركزية في منتصف ايلول عام 2019، وقررت فصله من منصبة[63]. ولعبت الأَجراءات الغير عسكرية التي أتخذتها الحكومة التركية، ومنها تعبئة المجتمع المدني كوسيلة للمقاومة العامة ضد حزب العمال الكردستاني حدّت من حركة التجنيد للتنظيم، مما أدى في النهاية أنخفاض أعداد المقاتلين في عام 2019 إذ أعاد الحزب تجنيد 104 عضواً جديداً[64] وأطلقت الحكومة استراتيجية مكافحة الأَرهاب لتقويض عناصر الحزب من الحصول على القوة الهجومية، ضد المواقع العسكرية، وتحَييد عناصر الحزب من أعادة التموضع، والحصول على المكاسب في حين نفذ الحزب 28 هجوما ضد القوات التركية بينما نفذت القوات المسلحة التركية 733 عملية عسكرية[65]، تبنى حزب العمال الكردستاني منذ عام 2015 أسلوباً جديداً يسمى الحرب الحضرية المستندة إلى الأَرض، وسعى لخلق مجال أكثر توسعا، واقامة حكم ذاتي في المدن التي تسيطر عليها، وعلى الرغم من كل الإجراءات التي أعتمدتها الحكومة لم تستطع الوصول لحل نهائي، ودائم لألقاء حزب العمال الكردستاني للسلاح[66]، وأستغل حزب العمال الكردستاني تراجع دور الحكومة، وتداعي الأَزمات السياسية في دول الجوار وأكتسب حيزاً واسعاً لإعادة تنظيم مقاتليه، وشراء الأَسلحة، وأكتساب الشرعية الدولية للقتال ضد داعش، وزادت قدراته الهجومية من خلال تسليح ألاف من المقاتلين بين أكراد سوريا، والعراق وتدريبهم في معسكرات خارج تركيا ثم مساعدتهم لتسلسل إلى تركيا ،وتنفيذ هجماته ضد الدولة[67] .

على الرغم من الأَصلاحات التي شرعت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي شملت جميع مناحي الحياة فثمة تراجع سجله حزب العدالة والتنمية على أثر تردي الأَوضاع ففي الجانب السياسي برزت سياسة عدم التوافق بين أعضاء الحزب، والتي خسر الحزب الَأغلبية البرلمانية التي مكنته من صياغة القوانين، وطرحها لصالحه، دون الحاجة لمساندة الأَحزاب الأَخرى فضلاً عن المحاولة الإنقلابية التي عكست حالة من التردي الأَمني، وسياسة الأَجتثاث، والتي شملت كل صنوف الجيش وأعلان حالة الطوارئ لتصل لمرحلة الأَنشقاقات التي طالت أعضاء الحزب وتشكيلهم أحزب تسعى لتقديم رؤى مختلفة عن توجهات الحزب، ومن الطبيعي أن تنعكس على الوضع الإقتصادي الذي شهد هو الاخر تراجعاً كبيراً ،بالإضافة إلى بروز التحديات الإقتصادية ومنها، البطالة وأنخفاض الدخل الفردي أما التحدي الكردي الذي لا يقل شأناً عن الازمات التي تعرض لها الحزب فقد تجددت الأَعمال العسكرية على أثر أنهيار أتفاقيات السلام.

الخاتمة

شهد حزب العدالة منذ وصوله إلى السلطة عام 2002 تقدماً كبيراً ،وفي جميع المجالات ،والتي نالت مقبولية الشعب التركي بجميع أطيافه وأحداث تنمية مستدامة في البنى الإجتماعية والإقتصادية سياسياً لقد أدرك زعماء الحزب في بداية نشاطهم السياسي مخاطر المؤسسة العسكرية فعملوا بخطوات مدروسة ،وهادئة لتجريدها من كافة الصلاحيات تحت ذريعة، ورغبة الأَنضمام للأتحاد الأَوروبي ،ولكن تلك الأَنتصارات وأن قدر لها أن لا تستمر ،وأن كان أستطاع تحجيم تلك الأَخفاقات سياسيا (ارجنتغيون – منظمة فتح الله غولن- المؤسسة العسكرية) فثمة أخفاقات أخذت تلوح في الأَفق، لاسيّما في البنى الإجتماعية عندما طرح زعيم الحزب مفهوم العثمانية الجديد، والقاضي بعدم الأَعتراف بالحقوق القومية للأكراد ،وعلية فقد تجددت نشاطات حزب العمال الكردستاني من جديد على أثر السياسات المبنية على

أقصاء الأكراد، والتي أنعكست سلبياً على الجانب السياسي أما الجانب الإقتصادي فقد شهد تراجعاً مطرداً، بسبب تراجع معدلات الصادرات، وأرتفاع معدلات التضخم، والذي انعكس سلبياً على قيمة النقد فستمرت الليرة التركية بالأنخفاض أمام الدولار منذ أندلاع المحاولة الإنقلابية عام 2016 لغاية عام 2019 إذ شهدت في تلك المرحلة أدنى معدلات التراجع.

الاستنتاجات

1- منذ وصولة إلى السلطة تمكن حزب العدالة والتنمية من طرح برامج اصلاحية استندت على مجموعة من التعديلات الدستورية، وعَد تقليص نفوذ مجلس الامن القومي من أبرز تلك الاصلاحات واصبح ذو صفة استشارية فقط، واصبح ميزان التوازن لصالح النخب المدنية ثم توالت التعديلات ومنها تعديل الدستور، وتحويل بنية النظام السياسي إلى النظام الرئاسي لقد عكست هذه الاصلاحيات استقراراً في جميع الجوانب ففي الجانب السياسي شهدت البلاد استقراراً ثابت لم تشهده من قبل كما نالت تلك الاصلاحيات رضا وقبول الاحزاب والتي سعت للانضمام تحت مظلة الحزب ايماناً منها ببرامجه وأهدافه وتوجهاته المعتدلة ومنها حزب الشعوب الديمقراطي.

2- اما في الجانب الاقتصادي فتوالت الخطوات الاقتصادية المدروسة، وسعى الحزب لإيجاد حلول ناجعة لجميع المشاكل الاقتصادية، وكان له ذلك فقد صرحت المنصات الاقتصادية العالمية أن اقتصاد البلد عُد من اكبر اقتصاديات الشرق الاوسط، وايضا أهم عشرة مراكز اقتصادية في العالم، وعكست هذه الاصلاحات الاقتصادية في مستوى السياسة الداخلية استقرارا في مستوى النقد، وارتفاع الدخل القومي للفرد، وجذب الشركات الاجنبية للاستثمار.

3- سعى الحزب لإيجاد حل للازمات الاجتماعية التي عهدتها الجمهورية التركية ،والتي ما لبث أن تتجدد بين الحين والآخر، فقد اعلن الرئيس اردوغان المصالحة

الوطنية مع زعيم حزب الشعوب الديمقراطي، وتراجع للعمليات العسكرية التي كان يشنها زعيم الحزب بين الحين والاخر قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، فضلا عن وضع الخطط الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية للنهوض بواقع الجنوب الشرقي الذي يقطنه الاكراد، ونتيجة لذلك فقد نال حزب الشعوب الديمقراطي قبولاً بسياسات، واصلاحات حزب العدالة والتنمية كما شغل مقاعد برلمانية في ظل انتخابات عام 2015.

4- على الرغم من تلك المراكز المتقدمة التي شغلها حزب العدالة والتنمية، والرضا من كافة الاطراف فقد سجلت اخفاقات عديدة للحزب، وفي كافة الجوانب فبرزت المؤشرات التي اكدت تراجعاً لشعبية الحزب، وتأتي في مقدمة تلك المؤشرات المحاولة الإنقلابية في عام 2016 والتي القت بظلالها على كافة الاطراف لاسيما المعارضة منها، والمؤسسة العسكرية، وجماعة الخدمة فانطلاق الرئيس اردوغان بمجموعة من الاجراءات الأمنية المتشددة، ومنها اجتثاث عناصر الخدمة من كافة اجهزة الدولة لاسيما الاجهزة القضائية، واعلان حالة الطوارئ فضلاً عن آثارها السلبية على المواطن التركي، والذي يمقت وبشدة ظاهرة الانقلابات والتي مازالت حاضرة في الذاكرة التاريخية .

5- عانى الاقتصاد التركي من العجز الدائم في الميزانية، وكان للمحاولة الانقلابية تأثير سلبياً فتدهور على آثرها قيمة الليرة، وسجلت تراجعا ملحوظا استمر لغاية عام 2020 كما سجلت مؤسسات التصنيف العالمي انخفاض كبيراً في تصنيف الديون التركية جراء الاوضاع الامنية المتدهور، والذي انعكس بدوره سلبياً في القطاع الصحي.

6- كما تراجع دور الحزب في معالجة الازمة الاجتماعية فلا غرابة ان يتراجع دوره بعد ان قطع اشواطاً في معالجة المشكلة الكردية منذ استلامه السلطة، وذلك على أثر تردي الاوضاع الأمنية فقد انهارت عمليات السلام ،وتجددت العمليات

العسكرية إذ كان للمتغيرات الإقليمية دوراً فاعلاً في أكتساب حزب العمال الكردستاني الشرعية الدولية، والوجود، والسلاح ليشّن هجماته، المتكررة، وعلى آثرها احتج نواب الكرد واعلنوا عدم دخولهم للبرلمان التركي .

المصادر

[1] زيد اسامة احمد الرحماني ، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الاوسط : كلية الآداب والعلوم الانسانية، 2013)ص 39و 40.

- معايير كوبنهاغن: تنص معايير كوبنهاغن على ان الدول المرشحة للانضمام لعضوية الاتحاد يجب ان يكون لديها مؤسسات تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان.
- مشروع الغاب :هو مشروع تنموي اقتصادي لأحياء وتنمية جنوب شرق الاناضول التي يقطنها الاكراد.

[2] عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، تركيا التطورات السياسية والدستورية منذ عام 1980(بغداد : دار محررو الكتب ، 2019) 147.

[3] سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية– العربية ،مجلة الفكر ، العدد العاشر(جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، بلا سنه) ص 470.

[4] جني جبور، تركيا دبلوماسية القوة الناهضة ،ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2019) ص 1.

[5]احمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية، ط1،(عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017) ص123.

- التعديلات الدستورية : استمرت التعديلات الدستورية والتي شملت 37 مادة كان من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الدفاع الوطني حيث وسعت التعديلات من عدد اعضاء المدنيين حيث ادرجت التعديلات عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء وبالتالي رجحت كافة الاعضاء المدنيين داخل المجلس من حيث العدد.

[6] المصدر نفسه، ص125.

[7] مجموعة باحثين ،حزب العدالة والتنمية التركي، دراسة في الفكر والتجربة ،ط1 (: مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2016) ص 115.

[8] مجموعة باحثين ،حزب العدالة والتنمية التركي، دراسة في الفكر والتجربة ،صدر سبق ذكره، ص 115 و 116 و117.

- الصلاحيات : تعني ان يكون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية وتكون ولايته خمس سنوات ولدورتين متتاليتين.

[9] طالب حفيظة ، التعديل الدستوري في تركيا والتحول إلى النظام الرئاسي : قراءة في الدوافع والتأثيرات المحتملة، العدد02(الجزائر : مجلة السياسة العالمية، 2018) ص133.

[10]() شجاع محمود خلف ، اثر الدولة العميقة على السياسات العامة في تركيا بعد عام 2002، اطروحة دكتوراه (بغداد: جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2022)، ص78 و79.

(11) NEBiS Mi , HAZAL DURA The march31 local ELECTION in TURKEY (TUREY: SETA ANALYSIS,

2019)p.p4

(12) NEBI Mis,Turkeys presidential system, modal and practices(SETA: Turkey: 2018) p.p5.

[13]سامية بابوري ، دور النخب المثقفة في الاصلاح السياسي في تركيا،(الجزائر: جامعة بوبندر،2018)ص 10.

[14] سعيد الحاج، تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل(الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2019) بلاص.

[15] المصدر نفسه، ص 148 و149.

[16]وحيد انعام الكاكائي ،الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وأهميته للاتحاد الأوروبي، ط1(عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2017) ص217.

[17] بوخرص عبد الحفيظ ، زواق الحوس، دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا ،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد 05،(الجزائر: جامعة محمد بوضياف، 2018) ص 76.

[18]احمد مشعان نجم، سياسة تركيا الخارجية ومعيار القوة في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص169.

[19] ، وحيد انعام الكاكائي ،الموقع الجيوستراتيجي لتركيا، المصدر لسابق ص 225.

[20] بوخرص عبد الحفيظ ، زواق الحوس، دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 75.

[21] أيمان دني ، النخب السياسية الاسلامية في تركيا ودورها في عملية التحول الديمقراطي مجلة علوم الانسان والمجتمع ، الجزء الاول ، العدد الخامس (الجزائر: جامعة تبسة ، 2017) ص 333.

[22] المصدر نفسه، ص 334.

[23] محمد سلامة ، محمد ساحل ، عبد الحق بن تفات، أثر الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا خلال المدة (2006_ 2016 ص 21، مجلة رؤى اقتصادية8،2(الجزائر : جامعة الوادي، 2018)ص21.

([24]) عبد الوهاب شاكر، العثمانية الجديدة: كيف انقلبت السياسة التركية في الشرق الاوسط على اعقابها ، في مجموعة باحثين ، السياسية التركية في الشرق الاوسط ، تحرير ايات علي ، (امريكا :مركز الانذار المبكر وشبكة رؤية الاخبارية ، 2021) ص 36.

[25]() سمير رمزي، قرصنة في المتوسط ...ماذا تعني استراتيجية" الوطن الازرق " التركية ؟ ، في مجموعة باحثين ، السياسية التركية في الشرق الاوسط ، تحرير آيات علي ، (امريكا :مركز الانذار المبكر وشبكة رؤية الاخبارية ، 2021)ص 173.

([26]) معهد بروكنجز، صناعة الدفاع التركية غير الواعدة ، في مجموعة باحثين ، السياسية التركية في الشرق الاوسط ، تحرير آيات علي ، (امريكا : مركز الانذار المبكر وشبكة رؤية الاخبارية ، 2021)ص 42.

[27] رشا محمد محمد عبد الجليل عبد الحليم، توجهات السياسية الخارجية التركية تجاه الاتحاد الاوروبي،في ظل حكم حزب العدالة والتنمية (القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2019)، ،ص131.

[28]() شجاع محمود خلف ، اثر الدولة العميقة على السياسات العامة ،مصدر سبق ذكره ،ص 87.

[29]سيار الجميل ،العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والاكراد، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2015) ص234

- عبد الله اوجلان: ولد عام 1948 في منطقة اورفة جنوب شرق تركيا بالقرب من الحدود السورية من عائلة فقيرة مما اضطر للعمل في حقول القطن في اضنه لسنوات التحق بكلية العلوم السياسية في جامعة انقرة وتم اعتقاله في 7 نيسان عام 1973 بدعوة حضوره اجتماع معارضة محظور ليقضي سبعة اشهر في سجن ماماك وعندما اطلق سراحه عمل على تأسيس حزب العمال الكردستاني في عام 1978 وغادر تركيا عام 1980 ليعمل من المنفى لاسيما في دمشق وسهل البقاع اللبناني الذي كان يخضع للسيطرة السورية وقام بأنشاء معسكرات تدريبية لأعضائه في سهل البقاع التي سرعان ما تم أغلاقه على اثر الضغوطات التركية وبدأ حزبه بالقيام بعمليات عسكرية عام 1984 في تركيا والعراق وايران سعيا لا نشاء وطني قومي للأكراد ولايزال نشاطه مستمرا .www , 2007 Aljazeera .netتاريخ الاطلاع 6/11/ 2020

[31] هاني علي محمود الكاس، دور حركات التصوف في السياسة التركية دراسة في الفكر والتجربة رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الازهر: كلية الآداب والعلوم الانسانية ، 2018) ص 103.

[32] نغم نذير شكر، سياسات حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على دور تركيا الاقليمي بعد عام 2015،مجلة قضايا سياسية، العدد 6 (جامعة النهرين : كلية العلوم السياسية، 2018) 237.

[33] رنا عبد العزيز الخماش ، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 200-2014(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2016) ص132.

[34] عبد المحسن براك الضبيبي ، الصراع بين القوى السياسية في تركيا واثره على دورها الاقليمي ، رسالة ماجستير (الاردن: جامعة ال البيت ، معهد بين الحكمة ،2017)، ص 52.

- عبد الله غول: ولد عام 1950 اقتصادي وسياسي تركي والرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية أكمل التعليم الابتدائي بمدرسة غازي باشا ثم التحق بمدرسة الائمة والخطباء وتخرج من كلية الاقتصاد جامعة استنبول عام 1972حصل على شهادة الدكتوراه انظم لمجموعة نادي فكر الشرق الكبير شغل منصب رئيس الوزراء عام 2002 وحتى عام 2003 ثم وزيرا للخارجية http;llwwwaljazeera.net l encyciopediaتاريخ الاطلاع 6/11/ 2020 .

[35] يوسف أوزكير ورمضان أكبر، العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية، في مجموعة باحثين ، تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، (استنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018) ص 226.

[36] جم دوران أوزان، بين كماشتي وصاية القضاء والحقوق والقضاء في عهد حزب العدالة والتنمية، في مجموعة باحثين تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، مصدر سبق ذكره ، ص 296و 297و 298.

- جماعة فتح الله غولن : Gülen Hareketi هي حركة إسلامية دينية واجتماعية تركية , كانت الحركة حليفاً سابقاً لحزب العدالة والتنمية التركي ,وكانت أول نقطة انهيار حقيقة للعلاقات بين الحلفاء السابقين هي ما عرف لاحقاً "بأزمة جهاز الاستخبارات الوطنية" في فبراير 2012، اتهم أردوغان زعيم الحركة فتح الله غولن بمحاولة إسقاط حكومته عن طريق إنقلاب قضائي يتم فيه استخدام تحقيقات الفساد كحجة لأبعاد حزبه عن السلطة.

*ولد هاكان فيدان 1968 في مدينة انقرة التركية وتخرج من الاكاديمية الحربية عام 1986 ثم عين رقيباً في القوات المسلحة التركية وقد عين في ادارة فيلق عمليات واستخبارات الرد السريع التابع لحلف شمال الاطلس الناتو بألمانيا وهي الخطوة التي مثلت اهم نقطة تحول في حياة هاكان فيدان .فادي عيد ،،رجل الشرق الاقوى ..هاكان فيدان في رجال القصر شخصيات داخل البيت "الاردوغاني" مجلة شؤون تركية العدد3(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، المصدر شؤون تركيا العدد 3 ص97.

(37) NEBI Mis,Turkeys presidential system, modal and practice,GP. Cit. p.p 13.

(38) أحمد حسن علي ، الازمة الداخلية في حزب العدالة والتنمية التركي،(بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2016) ص 38.

(39) مجموعة باحثين ،حزب العدالة والتنمية التركي، دراسة في الفكر والتجربة ، مصدر سبق ذكره ، ص120.

(40) جني جبور ، مصدر سبق ذكره ، ص 19.

(41) عمر دراج، قراءة في تقرير راند عن تركيا وحدة الترجمة بالمعهد المصري(الجزائر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2020) بلاص.

(42)جوان سوز، اردوغان ، داوود اوغلو ، والكتلة التصويتية الكردية في تركيا ،معهد واشنطن لسياسة ، متاح على الرابط تاريخ الاطلاع 29/ 9/ 2020org.washingotoninstitue. View<www

(43) هبة شكري ، القمع والاستبداد والتدخلات الخارجية ... اسباب الانشقاقات داخل الحزب الحاكم في تركيا ، متاح على الرابط، تاريخ الاطلاع 20/ 9/ 2020 com .Ecsstudies .marsad<,

(44) المصدر نفسه.

- أحمد داود أوغلو ولد عام (1959) سياسي تركي وخبير في العلاقات الدولية، ويصف بأنه مهندس السياسة الخارجية التركية، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة البوسفور وعمل رئيساً لقسم العلاقات الدولية في جامعة بايكفت قبل إن يعين مستشاراً لرئاسة الوزراء : للمزيد ينظر احمد داود اوغلو، " العمق الاستراتيجي "، ترجمة محمد جابر ثلجي، ط1 (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 654

(45) زعيم المعارضة التركية: "العدالة والتنمية " بات حزبا على ورق – العين الاخبارية، متاح على الرابط turkish opposition< al- ain. – تاريخ الاطلاع 29/ 9/2020.

(46) تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية ورئيسه...نتائج واستطلاع رأي جديد ،متاح على الرابط ، تاريخ الاطلاع www. Hafryat. Com < blogتاريخ الاطلاع 30/9/ 2020.

(47) اميرة طاهر وفاطمة الزهراء عماري، دور حركات الاسلام السياسي في التغيير السياسي حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001- 2015نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016) ص102.

(48) وحيد انعام الكاكائي ،الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وأهميته للاتحاد الأوروبي ،مصدر سبق ذكره ص 229.

(49) جمعة رضوان، محاولة بناء نموذج لتفسير أسباب وأثار التضخم-دراسة قياسية لتركيا 1988-2016، مجلة الباحث(الجزائر، جامعة المدينة: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير2019) ص156.

[50] بوخرص عبد الحفيظ ، زواق الحوس، دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص75.

[51] المصدر نفسه، ص78.

[52]محمد سلامة ، محمد ساحل ، عبد الحق بن تفات، أثر الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي في تركيا، مصدر سبق ذكره ، ص21.

(53)JAMES CHEN,Why the Collapse of the Turkish Lira Matters, 2018 On the Link. https://www.investopedia. com l trading lwhy – Collapse – Turkish– Lira –Matters.

[54] وحدة الدراسات التركية ، تقرير تركيا الشهري ، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للسياسات ، 2015) .26

[55] جريدة الزمان التركية ، تذبذب جديد في سعر الليرة ، 30 /4/ 2019، متاح على الرابط ، .htttp//www Zamanarabic. Com l2019 l4l 30ll.

[56] علي باباجان يحمل حزب اردوغان مسؤولية ازمة تركيا الاقتصادية – العربية نت ، متاح على الرابط ، www. Alarabiya. Net تاريخ الاطلاع 2020/9/30.

[57] رشا محمد محمد عبد الجليل عبد الحليم، مصدر سبق ذكره،ص129.

[58] عماد قدورة ، المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا، مجلة سياسات عربية، العدد 33(الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2018) ص23.

[59]علي الزقيم، التغيرات السياسية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية2002– 2016 ، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017) ص 7.

[60]هاني علي محمود الكاس، دور حركات التصوف في السياسة التركية، مصدر سبق ذكره ، ص104.

(61) Kilic. B.Kanat. Burnanettin ,AK Party years in Turkey Domestice and foreign policy, p.p 104 GP,Cit

.

[62]عماد قدورة ، المقاربة الجديدة للقضية الكردية في تركيا ، المصدر السابق، ص24.

[63] جوان سوز، اردوغان ، داوود اوغلو ، والكتلة التصويتية الكردية في تركيا ،مصدر سبق ذكره.

(64) Murat Yesistas , Turkry Geopolitical Land ScApE in 2020 (Istanbul: Security Radar in 2020, 2020) p.p21.

(65) IPId, p.p ,18 .19

(66)Kilic. B.Kanat. Burnanettin ,AK Party years in Turkey Domestice and foreign policy, GP,Cit ,p.p98.

(67) PId, p.p 100.